مقومات ودوافع ومعوقات الاستثمار المحلى والأجنبي فى الدول العربية "دراسة قياسية على دولتي مصر والجماهيرية الليبية خلال الفترة (١٩٩٠ – ٢٠٠٧)"

د . عبد العالى بوحويش حمد الدائخ
جامعة عمر المختار – كلية الزراعة
قسم الاقتصاد الزراعي

د . يحيى محمود محمد أحمد
جامعة عمر المختار – كلية الاقتصاد
قسم الاقتصاد

مقدمة :

يعتبر الاستثمار من الأدوات الرئيسية لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، كما أنه يعتبر أحد أهم العوامل المحددة لمسار النمو فى الدول النامية وبصفة خاصة الدول العربية، ليس فقط لأنه أحد مكونات الطلب الإجمالى ولكن أيضاً لأنه أحد أهم بنود محددات المخزون الرأسمالي للمقتصد، ولهذا فهو المصدر المستقبلي للتوسع فى الطاقة الإنتاجية وزيادة فرص العمالة ومعدلات النمو.

وتعمل إستراتيجية التنمية حالياً فى الدول العربية وبصفة خاصة فى مصر والجماهيرية الليبية على التحول نحو خصخصة الاقتصاد والتى تتضمن إسناد عمليات إنشاء وتمويل وتنمية وملكية وتشغيل وإدارة وإنتاج ونقل وتوزيع السلع والخدمات إلى القطاع الخاص ، كما تتضمن أيضا إفساح المجال أمام القطاع الخاص ليساهم بنسبة أكبر فى الاستثمار الكلى والعمالة الكلية، وهذا يتطلب إعطاء الدور الأكبر فى تحقيق التنمية المنشودة إلى القطاع الخاص إستثماراً وإنتاجاً فى مختلف المجالات حتى فى تلك التى كانت تضطلع بها الحكومة وحدها مثل مشروعات البنية الأساسية حيث يقتصر دور الدولة على القيام بالخدمات الأساسية والمشروعات الإجتماعية التى لا يستطيع القطاع الخاص القيام بها، وهذا يتمشى مع الفلسفة العامة لبرنامج الإصلاح الاقتصادى والتي تستند إلى تقليص دور الدولة وتدخلها المباشر في النشاط الإنتاجي، أي أن سياسات التكيف الهيكلي لا تعني إطلاقاً انسحاب الدولة أو إلغاء دورها في النشاط الاقتصادي، ولكن تعني تقليص هذا الدور فقط مع ضرورة تحقيق الكفاءة من حيث التخطيط والإدارة والإنفاق الاستثماري.

وفي ضوء ذلك يقع العبْ الأكبر في إحداث التغيير المنشود على القطاع الاستثماري الخاص والذي يفترض أن يصبح هو المحرك الرئيسي

والقطاع الرائد لعملية التنمية الاقتصاديةُ. ويعتبر الاستثمار العام القوة المحركة الرئيسية للإستراتيجية المعروفة باسم إحلال التصنيع محل الواردات، وبصفة عامة فإن واضعي السياسة كان لديهم اعتقاداً عاماً بأن القطاع الخاص يحجم عن المشاركة في المشروعات الكبيرة والتي تعمل على إمداد تلك المشروعات باحتياجاتها من الموارد الرأسمالية وذلك بسبب نقص البنية الأساسية الاقتصادية والاجتماعية أو ما يعني عدم نمو الأسواق بدرجة كافية، ولهذا فإن الاستثمار الحكومي في البنية الأساسية كان من وجهة نظرهم يعتبر أمراً ضرورياً لتحقيق المعدلات المثلى لنمو القطاع الاقتصادي.

مشكلة البحث :

على الرغم من توافر الموارد الطبيعية والبشرية فى الدول العربية والتى تعتبر محفز جيد للاستثمار المحلى أو الأجنبى إلا أن هذه الموارد تعتبر غير مستغلة الاستغلال الأمثل وغير قادرة على دفع عجلات النمو الاقتصادى في الدول العربية بصفة عامة وفى مصر والجماهيرية الليبية بصفة خاصة الأمر الذى يستدعى ضرورة دراسة المقومات والمعوقات التى تواجه استغلالها وظروف الاستثمار فى كلا البلدين.

أهداف البحث:

يهدف البحث إلي تحقيق الأهداف التالية :-

١. دراسة مقومات ودوافع الاستثمار الأجنبى والمحلى فى الموارد الطبيعية المتاحة فى الدول العربية والمتمثلة فى الموارد المائية والأرضية بالإضافة إلى الموارد لبشرية خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠٠٧) .
٢. دراسة معوقات الاستثمار الأجنبى والمحلى فى الموارد المتاحة فى الدول العربية
٣. دراسة تطور كل من الاستثمار المحلي والأجنبي بالأسعار الثابتة في مصر والجماهيرية الليبية وذلك خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠٠٧).
٤. تقدير أثر تكثيف الاستثمار المحلي والأجنبي على القوة العاملة البشرية في كل من مصر والجماهيرية الليبية وذلك خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠٠٧).
٥. التعرف على العوامل المحددة للاستثمار الأجنبي في كل من مصر والجماهيرية الليبية خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠٠٧).
٦. التعرف على طبيعة العلاقة بين كل من الاستثمار المحلي والخاص في كل من مصر والجماهيرية الليبية استناداً إلى نماذج الانحدار المقدرة، وأيضاً باستخدام اختبارات التكامل، وتقدير العلاقة السببية

بينهما باستخدام اختبار جرانجر للسببية وذلك خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠٠٧).

٧. تقييم أداء وإمكانات كل من مصر والجماهيرية الليبية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وذلك خلال عامي ٢٠٠٦، ٢٠٠٧.

الأسلوب البحثي والتحليلي ومصادر البيانات :

اعتمد البحث على الأسلوب البحثي التحليلي الكمى والوصفى من خلال العديد من النماذج الرياضية والتي من الممكن أن تقيس تحليل الأثر الحادث للاستثمار المحلي على أوضاع الاستثمار الأجنبي في كل من مصر والجماهيرية الليبية.

ولتحقيق أهداف البحث تم الإعتماد على البيانات الثانوية المنشورة والمتمثلة فى نشرات المنظمة العربية للتنمية والتابعة لجامعة الدول العربية ومنظمة الأغذية والزراعة ، والتقرير الاقتصادى العربى الموحد ، وبيانات منظمة الأونكتاد ، والنشرة الإحصائية للتجارة الخارجية بالإضافة إلى الأبحاث المنشورة فى هذا المجال .

النتائج البحثية

أولاً: مقومات ودوافع الاستثمار الأجنبى والمحلى فى الموارد الطبيعية المتاحة فى الدول العربية خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠٠٧) :

(أ) الموارد المائية المتاحة ودوافع الاستثمار فيها : يعتبر مورد المياه من أهم العوامل المحددة لزيادة الإنتاج الزراعي فى الدول العربية ، وذلك لعدم وجود استثمار فعلى فى هذا المجال والجهل بمتطلبات العصر بالمحافظة على كل قطره ماء بهذا الوطن ، حيث أن هناك أراضى شاسعة صالحة للزراعة أو قابلة للاستصلاح . يطلق على المنطقة المناخية العربية بأنها منطقة المناخ الجاف أو شبة الجاف .

ومصادر المياه فى الدول العربية هى مياه سطحية ومياه جوفية ومياه محلاه ومياه الصرف المعالجة ، وتعتبر مياه الأمطار من أهم مصادر المياه السطحية والتي قدرت بحوالى ٢,٢٨٥ مليار م^{3} وتتساقط بمعدل ٣٠٠ – ١٠٠٠ ملم فى السنة على حوالى ١٥% من مساحة الدول العربية وهى أمطار زراعية وتساهم فى تغذية الخزانات الجوفية ، أما الأمطار التى تتساقط بمعدل حوالى ١٠٠ ملم تسقط على حوالى ٦٧% من مساحة الدول العربية والأخيرة تساهم في تغذية المراعى الطبيعية . ونتيجة لتذبذب الأمطار يتذبذب الإنتاج الزراعى القائم عليها ودخل السكان الزراعيين واستقرار البيئة ، والأمر الذى يدعو إلى القلق أن الحصاد المائى من

مصادره السطحية قدر بحوالى ٢٩٦ مليار م^{٣} سنويا يستخدم حوالى ٥٠% منها فقط والباقى عرضة للهدر أو الضياع عن طريق سوء الاستخدام وكذلك تكون على هيئة السيول التى تصب فى البحار وما يتبعة من انجراف للتربة وتعريتها أو ضعف قدرتها الإنتاجية . مما يوضح إمكانية الاستثمار فى هذا المجال بإقامة السدود التى تحفظ هذه الكمية الضائعة من المياه من ناحية إ ستخدامها فى جميع الأنشطة الاقتصادية من ناحية أخرى وأيضا تسربها لباطن الأرض وزيادة منسوب المخزون الجوفى العربى حيث هناك حوض الحجر النوبى الممتد بين مصر والسودان والجماهيرية الليبية، وحوض الحماد المشترك بين السعودية والعراق وسوريا والأردن الممتد عبر الخليج العربى ، وبالتالى فان استغلال هذه الأحواض يتطلب إجراءات تكاملية عربية مشتركة تصب فى النهاية لصالح التنمية المستدامة . ونسبة ٥٠% المستخدمة تستحوذ الزراعة بالنصيب الأكبر حيث تستحوذ على ٨٨% منها ، ٧% استخدامات منزلية ، ٥% استخدامات صناعية ، وهذه المياه السطحية منها ٥٤% من مياه الانهار حيث يبلغ التصريف السنوى لمياه نهر النيل حوالى ٨٤ مليار م^{٣} ونهر دجلة حوالى ٤٨ مليار م^{٣} ونهر الفرات حوالى ٢٩ مليار م^{٣} وكلها انهار تتبع خارج الدول العربية ، وتغطى حوالى٤ /٣ المساحة المزروعة فى الدول العربية واغلبها يهدر عن طريق الزراعة بالغمر وما يتبع من ذلك من مساوئ من ارتفاع لمستوى الماء الارضى وزيادة ملوحة التربة واستنزاف لبعض العناصر الغذائية للتربة ومن ثم انخفاض إنتاجيتها ، وكذلك يصب أغلبها فى البحار . مما يدل على إمكانية التكامل العربى فى هذا المجال خاصة وأن هذه الأنهار الهامة تجرى فى أخصب الأراضي العربية ومن الممكن حدوث تعاون في هذا المجال بين مصر والسودان من ناحية وسوريا والعراق من ناحية أخرى حيث الأرض الخصبة والقوى العاملة المتوفرة والباحثة عن عمل. وقد أوضحت دراسة أعدها البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة ومنظمة الأغذية والزراعة ، ان تحسين استخدام المياه في حدود ٧٠% قد يساهم فى توفير حوالى ٢٨,٤ مليار م^{٣} من مياه الرى الزراعى تكفى لرى مساحات إضافية تتراوح بين ٣ – ٦ مليون هكتار مما يساهم فى توفير الغذاء للملايين من السكان العرب .

وتعتبر المياه الجوفية من المصادر الهامة للمياه فى الدول العربية ، ويقدر إجمالي المخزون الجوفي ما بين ٧ – ١٤ مليار م^{٣} ويقدر حجم التغذية السنوية بحوالى ٤٢ مليار م^{٣} ويتعرض هذا المخزون لسوء الاستخدام والاستنزاف سواء بإقامة مشاريع توسع افقى واستخدام طرق رى غير محافظة على المياه . مما قد يوضح أهمية الاستثمار فى هذا المجال .

وذلك يعتبر دافع من دوافع الاستثمار لأهمية الموارد المائية كعامل محدد رئيسي فى مختلف القطاعات الخدمية والسلعية وخاصة وان لدى الدول العربية جميع المصادر المائية سواء القابلة للنضوب كالمياه الجوفية والسطحية وإمكانية إطالة عمرها أو المياه المتجددة كمياه البحار والتى يندر الاستثمار فيها فإذا ما تم الاستثمار فيها فتساهم فى زيادة الإنتاج، بالإضافة إلى تغذية المخزون الجوفى للمياه العذبة فى الدول العربية

(ب) الموارد الأرضية المتاحة ودوافع الاستثمار فيها : يبلغ العرض الطبيعي للموارد الأرضية العربية حوالى ١٤,٢ مليون كم^{٢} أي حوالى ١,٤ مليار هكتار ، تمثل حوالى ١٠,٢% من المساحة الأرضية فى العالم وهذه المساحة لا توجد بينها اى عوائق طبيعية وتتوسط العالم من حيث الموقع الجغرافى ، وتتحكم فى أهم المضايق العالمية لمرور السلع ، وتتميز باعتدال مناخها وتنوع إقليمها ، وسطوع شمسها التى قد تكون مصدر للطاقة البديلة وهذه ميزة تتمتع بها الدول العربية بالنظر إلى أن هناك بعض الدول تعيش على جزر متناثرة وقوتها الاقتصادية أقوى من القوة الاقتصادية للوطن العربى مجتمعا كاليابان على سبيل المثال ، أو دول كونت أراضى بتغطية مياه البحر كهولندا والدول المنخفضة الأخرى التى إنتاجها يسيطر على معظم أسواق الدول العربية . وتقدر المساحة المستغلة فى الإنتاج الزراعى الدول العربية بحوالى ٦٩,٦ مليون هكتار فى عام ٢٠٠٤ منها حوالى ٦١,٧ % تزرع موسمية ، أما الزراعة المستديمة ٧,٩ مليون هكتار مما يوضح قلة الأراضى العربية المنزرعة بصوره مستديمة التى نسبتها لا تكاد تذكر من إجمالى مساحة الدول العربية الزراعية والتى تقدر بحوالى ٢٠٠ مليون هكتار . مما يوضح إمكانية الاستثمار فى مجال الزراعة الحديثة لهذه الأراضى وتوفير الغذاء والتصدير للخارج سواء على المستوى الأجنبى أو على مستوى المحلى سواء فى إنتاج وتصدير محاصيل إقليم البحر الأبيض المتوسط أو محاصيل المناخ الاستوائي فى جنوب السودان أو محاصيل المناخ الصحراوي والتى أغلبها تستورد من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي وذلك بفضل تطور البحث العلمى لديهم فى المجال الزراعى بشقية النباتى والحيواني . وقدرت الأراضى التى تنمو عليها الغابات فى الدول العربية حوالي ٨٧,٧ مليون هكتار عام ٢٠٠٤ ولكنها تتعرض لكثير من التعديات والانتهاكات للاستغلال الجائر والحرق والأمراض والجفاف مما يؤثر على التوازن البيئى فهذا مجال أخر من مجالات الاستثمار من أجل التنمية فى الدول العربية وذلك لما للغابات من الأهمية فى الصناعات التى تستورد من الخارج علاوة على التوازن البيئى .

وقدرت مساحة المراعى الطبيعية فى الدول العربية بحوالى ٥٥ مليون هكتار فى عام ٢٠٠٤ تتوزع هذه الأراضى فى معظم الدول العربية ولكنها تحتاج إلى رعاية وعناية وتطوير من أجل زيادة إنتاجية الوحدة الحيوانية العربية .

فالموارد الأرضية فى الدول العربية واستخدامها الحالى يعتبر دافع من دوافع الاستثمار لأهميته كعامل رئيسي لزيادة الإنتاج سواء الأراضى الصالحة للزراعة وغير المستغلة أوالأراضى القابلة للاستصلاح والتى لم تستغل بعد فإذا ما تم الاستثمار فيها فستساهم فى زيادة الإنتاج .

(ج) **الموارد المالية المتاحة ودوافع الاستثمار فيها :** تعتبر الندرة فى مورد راس المال النقدي أو العيني من سمات اقتصاديات الدول النامية وأن أغلب الدول النامية تدعى ان مشكلتها وعدم نهوض اقتصادياتها هو ندره مورد راس المال . إلا أن هذه السمة لا توجد فى الدول العربية فمورد راس المال متوفر نسبيا . ولكن الذى يندر هو كيفية إدارة رأس المال واستخدامه والتخطيط له من خلال تكامل الخبرات العربية لإدارة هذه الأموال والاستفادة من الاحتياطات الهائلة من المعادن والخامات العربية ويأتي فى مقدمتها احتياطيات النفط والغاز (عصب النشاط الاقتصادى العالمى) حتى الآن بالإضافة إلى أغلب المعادن الأخرى اللازمة لصناعات مهمة متوفرة نسبيا لدى بعض الدول العربية وكذلك الطاقة البديلة كالطاقة الشمسية التى تسطع على أغلب أرجاء الدول العربية والتى ربما ستكون بديل عن النفط .

وقد قدرت قيمة الصادرات العربية من النفط فى عام ٢٠٠٥ بحوالى ٣٢٨ مليار دولار وحققت الدول العربية مجتمعة فائضاً فى الميزان التجارى قدر بحوالى ٢٥٠ مليار دولار ، وارتفع الفائض فى تلك السنة فى جميع الدول العربية المصدرة للنفط ما عدا العراق وهى السعودية والأمارات والكويت وعمان وليبيا وقطر واليمن والجزائر، فى حين ارتفع العجز المالى فى سوريا ومصر وكذلك السودان وذلك بسبب الارتفاع الملحوظ فى أسعار الواردات ، أما بالنسبة لباقى الدول العربية كالأردن والمغرب وجيبوتي وموريتانيا وتونس ولبنان فأنها تعانى من العجز فى الميزان التجارى . واهم أسباب هذا العجز هو ارتفاع أسعار النفط المنتج عربيا فكيف لهذه الدول ان تحقق التنمية ، ولقد حققت موازين المدفوعات على المستوى العربى فى ذلك فائضا قدر بحوالى ٥٢,٣ مليار دولار وكذلك حققت فائض فى الميزان التجارى بسبب ارتفاع أسعار النفط وزيادة الإنتاج منه ، وقد زادت الاحتياطات الخارجية للدول العربية لتصل فى عام ٢٠٠٤ فقط إلى حوالى ٢٠٦ مليار دولار . فى حين بلغ إجمالى الدين الخارجي للدول العربية

حوالى ١٤٩ مليار دولار فى عام ٢٠٠٥ ، وقد بلغ الدين العام الخارجى فى عام ٢٠٠٥ لمصر حوالى ٣٠ مليار دولار يمثل حوالى ٢٠% من إجمالى الدين العربى الخارجى للدول العربية تليها السودان بحوالى ١٩% وبدين قدر بحوالى ٢٨ مليار دولار ، ثم لبنان بحوالى ١٣% وقدر بحوالى ١٩ مليار دولار ، والباقى تمثله باقى الدول العربية غير النفطية التى حققت عجز فى الميزان التجارى . وسبب العجز فى أغلب هذه الدول العربية الهامة هو ارتفاع أسعار النفط. فلماذا لا يتم سداد ديون هذه الدول من خلال الفائض من عوائد نفط إنتاج سنة عربية واحد . وتنطلق هذه الدول المكبلة بالديون إلى مرحلة التنمية والاستثمار وفصل اقتصادياتها عن فلك الاقتصاديات الغربية وجعلها تساهم فى التنمية العربية المستدامة بدلا من أن تكون عائق لها .

وهذا يعتبر من أهم دوافع الاستثمار المحلى بصفة خاصة لدى الدول العربية حيث إنه يقال أن التنمية فى الدول المتخلفة يعوقها هذا المورد المتوفر نسبياً لدى الدول العربية .

(د) المقومات الأخرى من الموارد المتاحة ودوافع الاستثمار فيها: هناك مقومات أخرى تعتبر دافع آخر من دوافع الاستثمار وهى اللغة والمصير والتراث والدين والعقيدة هذا من الناحية الاجتماعية والثقافية العربية، وكذلك عدم وجود عوائق جغرافية طبيعية تمنع تواصل المواطنين العرب ، كذلك فإن هناك موارد أخرى عربية وهى متكاملة فيها مثل المورد السياحي ، فالدول العربية اغلبها بها معالم سياحية فهى مهد للسياحة الدينية فأغلب الديانات بل كلها نزلت فى هذه الأرض المباركة ، وكذلك هناك السياحة الصحراوية والجبلية وسياحة السواحل والبحار ، خاصة وأن مناخ البحر المتوسط التى تطل عليه أغلب الدول العربية ويقترب من مواطن الطلب السياحي الأوربي خاصة فحرارة المناخ فى الدول العربية تكون معتدلة فى اغلب دول المطلة على هذا البحر وتصل دول أوربية وأمريكية فى ذلك الوقت إلى حالات تجمد المياه وسقوط الثلج فيحتاج مواطني هذه الدول إلى الإقامة والتمتع بالأجواء المعتدلة والمتوفرة لدى اغلب الدول العربية فلماذا لا تنفق عوائد النفط على هذا النوع من الاستثمار فى هذا المورد الاقتصادى الهام .

(ه) مقومات الموارد البشرية المتاحة ودوافع الاستثمار فيها : تبين أن عدد السكان فى الدول العربية بلغ حوالى ٢١٩ مليون نسمة عام ١٩٩٠ زاد إلى حوالى ٣١٠ مليون نسمة عام ٢٠٠٥ ، وهذه الأعداد تضاهى أن لم تكن تزيد عن أعداد سكان الولايات المتحد الأمريكية المختلفين فى ما هو اجتماعى ودينى وثقافى وعرقى والمتحدين فى شئ واحد أن لديهم عقول متميزة تستطيع التخطيط لا ستخدام مواردهم من اجل سعادة وتقدم وسيادة

المواطن الامريكى على العالم وكذلك هو الحال فى دول الاتحاد الاروبى .

وتبين أن أغلب السكان فى الدول العربية هم فى سن العمل أو فى مقتبل الوصول إلى هذا السن مما يستدعى فقط من الاقتصاديات العربية العمل على توفير فرص عمل لهذه الطاقات الفنية التى يفتقدها دول مثل الاتحاد الاروبى التى تشير الدراسات الإحصائية الاجتماعية أن اغلب مواطنيهم فى سن الشيخوخة .

وتبين أن القوى العاملة فى عام ٢٠٠٤ تمثل حوالى ٣٧% من مجموع السكان يمثل العاملون فى قطاع الزراعة حوالى ٢٩% من هذه النسبة وفى القطاع الصناعي حوالى ١٧% وقطاع الخدمات حوالى ٥٤% وهذا ربما يدل علي أن كل عامل عربى فى المتوسط يعول شخصين ، وهذا مؤشر جيد على المستوى الكلى إذا ما تحسن دخله ، ويدل أيضا على أن القطاع الزراعى لا يزال يحظى باهتمام الكثير من القوى العاملة العربية فهم يتعرضون فى الغالب لسمات القطاع الزراعى المتخلف فى الدول النامية من حيث موسمية الإنتاج ، وما يتبعة من بطالة موسمية ، وكذلك بدائية العمل الزراعى وعدم مواكبته للتطور التكنولوجي، ويتضح تواضع نسبه العاملون فى القطاع الصناعي من إجمالى القوة العاملة العربية ، مما يوضح أن الدول العربية لم تصل لأن تكن دول صناعية بعد خاصة وأن الزراعة والصناعة قطاعان متكاملان .

وتبين أن نسبة العاملين فى قطاع الخدمات تمثل حوالى ٥٤% وهذا مؤشر إيجابي من ناحية إنه سيتم توفير الخدمات لكل فرد عربى ولكنة سلبي من ناحية فى أن التوجه يكون للعمل المكتبي والوظيفى غير المنتج .

هناك جانب أخر فى هذا المجال فإنه على الرغم من قلة الاستثمار فى رأس المال الفكرى والمعرفي فإن هناك هجرة للعقول العربية للخارج حيث طبقاً لإحصاءات جامعة الدول العربية ومنظمة العمل العربية ومنظمة اليونسكو والدول المهتمة بجذب العمالة العربية يهاجر حوالى ١٠٠ ألف عالم ومهندسين وأطباء وخبراء عرب ٧٠% منهم يسافرون للدول الرأسمالية ولا يعودون لبلادهم ، ومنذ عام ١٩٧٧ وحتى الآن هاجر أكثر من ٧٥٠ ألف عالم عربى للولايات المتحدة الأمريكية ٥٠% منهم أطباء ، ٢٣% منهم مهندسين ، ١٥% منهم علماء ، وتساهم الدول العربية فى ٢/٣ هجرة الكفاءات من البلدان النامية ويمثل الأطباء العرب ٣٤% من أطباء بريطانيا ، كما أن ٥٤% من الطلاب العرب لا يعودون لموطنهم الأصلي بعد الإنتهاء من دراستهم ، لذلك هذا يعتبر دافع هام من دوافع الاستثمار لتفادى أسباب الهجرة بزيادة عوامل الجذب للعلماء العرب والتقليل من تأثير عوامل الطرد

لأصحاب الكفاءات العربية ، حيث يعتبر المورد البشرى من أهم الموارد على الإطلاق للتنمية الاقتصادية، فالاستثمار فيه من خلال زيادة رأس المال المعرفى يؤدى إلى التقدم لأن المورد البشرى هو الذى يحرك جميع الموارد الأخرى فإذا حركت فى الاتجاه الصحيح تقدم المقتصد العربى وفى جميع المجالات ، أما إذا كان متخلفاً فإذا حركت الموارد الأخرى فيكون الآثار كارثية ، فيكفى هذا المورد فقط للاستثمار فيه خاصة وأن أغلب السكان فى الدول العربية من فئة الشباب ولكن يحتاجوا إلى التعليم والتعلم اللذان يواكبان النهضة العلمية العالمية .

كما تعتبر مجالات التدريب بأنواعه المختلفة والخاصة بتدريب القوي العاملة غير المدربة من أحد مجالات الاستثمار الهامة التي يمكن أن تؤتي ثمارها وتعود بالنفع علي المقتصد الوطني لكلا الدولتين.

ثانيا : معوقات الاستثمار الأجنبى والمحلى فى الدول العربية : تقسم تلك المعوقات إلي :-

(١) **معوقات اقتصادية** : تتمثل فى عدم توفر البنية الاقتصادية التحتية فى أغلب الدول العربية كوسائل الاتصالات والمواصلات والترابط التكاملي بين القطاعات الاقتصادية وضعف المؤسسات المالية والمصرفية وكل ذلك يؤدى إلي عزوف المستثمر الأجنبى والمحلى عن الاستثمار فى الدول العربية لصالح الاستثمار فى دول جنوب وشرق آسيا على الرغم من قرب الدول العربية جغرافيا من الدول المستثمرة الغربية.

(٢)**ضعف الكفاءة الإدارية:** نظراً لعدم وجود إستراتيجية فى مجال الرقابة والإدارة فى أغلب الاقتصاديات العربية فهناك فساد فى أهم عناصر الإنتاج وهو عنصر الإدارة بالإضافة إلى سوء التخطيط حيث يتضح ذلك من خلال التوفر النسبى لتيار رأس المال فى الدول العربية ولكن المشاريع الاستثمارية مازالت متخلفة نتيجة للفساد الإداري والروتين .

(٣)**معوقات اجتماعية** : هناك مجتمعات عربية منفتحة على المستثمر العربى وأخرى لا تزال منغلقة على المستثمر الأجنبى وذلك نتيجة لتراكمات الفترات السابقة الاستعمارية وكذلك ما تعانية بعض الدول العربية من عادات وتقاليد غير مشجعة على الاستثمار .

(٤)**معوقات أخرى للاستثمار** : كالمعوقات التشريعية من حيث الموافقة على الاستثمار المحلى والأجنبي وسرعة الموافقات وتحديد قيمة الضرائب وفترات السماح فى تسديد القروض والملكية أو الإيجار وحق الانتفاع ، بالإضافة إلى معوقات أخرى فعلى سبيل المثال الموارد العربية بدلا من أن تكون فى صالح التنمية أصبحت معوق لها لأنها أصبحت مطمع للدول القوية بالإضافة إلى المصيدة السكانية حيث أنها تلتهم كل نمو فى الناتج

المحلى فى أغلب الدول العربية حيث لاوجود للاستثمار فى رأس المال الفكرى فيوجد هدر للمال والجهد والزمن وعدم الاستعداد لإيقاع العولمة والذي تزيد فيه الدول المتخلفة تخلفاً ، وكذلك عدم الاستقرار والثقة فى السياسات الاقتصادية فى الدول العربية .

ثالثا : دراسة تطور كل من الاستثمار المحلي والأجنبي بالأسعار الثابتة في مصر والجماهيرية الليبية خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠٠٧).

(١) الوضع الراهن للاستثمار المحلي والأجنبي بالأسعار الثابتة في مصر :يتضح من البيانات الواردة بالجدول رقم (١) بالملحق أن إجمالي الاستثمارات المحلية بأسعار عام ٢٠٠٠ قد انخفضت من حوالي ٢٠٧٦٩,٧ مليون دولار عام ١٩٩٠ إلى حوالي ١٦٤٤٧,٤ مليون دولار عام ٢٠٠٧ بمتوسط سنوي بلغ حوالي ١٧٥١٦,١ مليون دولار خلال فترة الدراسة (١٩٩٠-٢٠٠٧) وبمعدل تغير سنوي*بلغ حوالي ٢٦,٣ % خلال تلك الفترة ، وتبين أن إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة بأسعار عام ٢٠٠٠ قد انخفضت أيضاً خلال فترة الدراسة من حوالي ٢٤٨٨,٦ مليون دولار عام ١٩٩٠ إلى حوالي ١٦٠٢,٠ مليون دولار عام ٢٠٠٧ بمتوسط سنوي بلغ حوالي ١٥١١,٤ مليون دولار وبمعدل تغير سنوي** بلغ حوالي ٥٥,٣ % خلال تلك الفترة .

(٢) الوضع الراهن للاستثمار المحلي والأجنبي بالأسعار الثابتة في الجماهيرية الليبية : يتضح من البيانات الواردة بالجدول رقم (٢) بالملحق أن إجمالي الاستثمارات المحلية بأسعار عام ١٩٩٧ قد انخفضت من حوالي ٥٢٥١,٤ مليون دولار عام ١٩٩٠ إلى حوالي 1573.8 مليون دولار عام ٢٠٠٧ بمتوسط سنوي بلغ حوالي 3247.6 مليون دولار خلال فترة الدراسة (١٩٩٠-٢٠٠٧) وبمعدل نمو سنوي متناقص *** بلغ حوالي ٢٦,٣ % خلال تلك الفترة ، وتبين أن إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة بأسعار عام ١٩٩٧ قد انخفضت أيضاً خلال فترة الدراسة من حوالي ٢١٧,٢ مليون دولار عام ١٩٩٠ إلى حوالي ٢١٢,٥ مليون دولار عام ٢٠٠٧ بمتوسط سنوي بلغ حوالي ١٧٦,٣ مليون دولار وبمعدل تغير سنوي****بلغ حوالي ٢,٤ % خلال تلك الفترة .

---

* لم تثبت معنوية الاستثمارات المحلية عند مستوى معنوية ٠,٠١ ، ٠,٠٥ معادلة رقم (١) بالجدول رقم (٢) بالملحق .

** لم تثبت معنوية الاستثمارات الأجنبية عند مستوى معنوية ٠,٠١ ، ٠,٠٥ معادلة رقم (٢) بالجدول رقم (٢) بالملحق .

*** معادلة رقم (٣) بالجدول رقم (٢) بالملحق .

**** لم تثبت معنوية الاستثمارات الأجنبية عند مستوى معنوية ٠,٠١ ، ٠,٠٥ .

رابعاً : أثر تكثيف الاستثمار المحلي والأجنبي على القوة العاملة البشرية في كل من مصر والجماهيرية الليبية خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠٠٧) :

(١) أثر تكثيف الاستثمار المحلي والأجنبي على القوة العاملة البشرية في مصر : لقياس اثر تكثيف رأس المال بالقطاع الاقتصادى المصرى على إنتاجية العامل فقد تم استخدام دالة كوب – دوجلاس لتقدير الدالة بأسعار عام ٢٠٠٠ وذلك بعد قسمة طرفي المعادلة على مقدار العمالة وبفترة تأخير مقدارها سنة فى كل من الاستثمارات المحلية والأجنبية (وذلك بإفتراض أن رأس المال له اثر تراكمى على ناتج العمل) ، وحيث أن متغيرات هذه الدالة تعتبر متغيرات تجميعية فإن نتائجها تعكس

ما يسمى بأعلى تغيرات كلية ، وبفرض أن هذه الدالة متجانسة من الدرجة الأولى فإنها يمكن أن تأخذ الشكل التالى :

$$GDP_t / LB_t = b_0 \{ Ipr_{t-1} / LB_t \}^{b1} \{ Ipb_{t-1} / LB_t \}^{b2} \quad \text{.....(١)}$$

أى أن ناتج الوحدة من العمل دالة فى الإمكانيات الاستثمارية المحلية والأجنبية المتاحة للوحدة من العمالة أى نصيب العامل من الاستثمارات المحلية والأجنبية ويمكن اشتقاق بعض العلاقات من البيانات الواردة بالجدول رقم (١) بالملحق ومن المعادلة رقم (١) :

GDP_t / LB_t : وهى نسبة الناتج المحلى الإجمالى للعمالة البشرية ويرمز له $LGDP_t$

Ipr_{t-1} / LB_t : وهى نسبة الاستثمارات الأجنبية فى الفترة $(t-1)$ للعمالة البشرية ويرمز له $L\ Ipr_{t-1}$

Ipb_{t-1} / LB_t : وهى نسبة الاستثمارات المحلية فى الفترة $(t-1)$ للعمالة البشرية ويرمز له $LIpb_{t-1}$

وبتقدير العلاقة خلال فترة الدراسة (١٩٩٠ – ٢٠٠٧) تم استنتاج المعادلة رقم (2) التالية :

$$L\ LGDP_t = 8.43\ (Ipr_{t-1})^{0.074}\ (LIpb_{t-1})^{0.0436} \quad \text{.....(2)}$$

$$(2.06)^{**} \qquad (2.03)^{**}$$

$$R^{-2} = ٠,٥٣١ \qquad F = 5.12^{**}$$

** معنوية عند المستوى الاحتمالي ٠,٠٥ .

ويتضح من المعادلة رقم (2) ارتفاع مرونة الاستثمارات الأجنبية عن مرونة الاستثمارات المحلية الخاصة بالعمالة البشرية ، حيث يلاحظ أن زيادة نصيب العامل بنسبة ١٠% من الاستثمارات يؤدى إلى زيادة فى كل من الاستثمارات الأجنبية والمحلية بنسبة ٠,٧٤% ، ٠,٤٤% لكل منهما على الترتيب وهذا يعنى ارتفاع الجدارة الإنتاجية للاستثمارات الأجنبية عن الاستثمارات المحلية خلال تلك الفترة ، كما يلاحظ أن إشارة وقيمة المرونة الإجمالية للمعادلة والتى تؤكد تحسن مناخ الاستثمار فى مصر وأن المقتصد

المصرى أصبح جاذباً للاستثمارات . وهو الأمر الذى يؤكد نجاح السياسات الاقتصادية فى إفساح المجال أمام الاستثمارات الأجنبية لتأخذ دوراً أكبر فى النشاط الإنتاجي فى المقتصد المصرى ، كما يشير إلى ضرورة اتجاه السياسة الاقتصادية إلى تبنى سياسات واضحة ومعلنة يكون من شأنها تحقيق المزيد من تدعيم استقرار المناخ الاستثماري لجذب الاستثمارات الأجنبية للمشاركة بصورة أكبر فى تنمية الاقتصاد المصرى . وتبين معنوية المعادلة ككل عند مستوى الاحتمالية ٠,٠٥ وذلك استناداً لقيمة اختبار (ف) المحسوبة ، وبلغت قيمة معامل التحديد ٠,٥٣ .

(٢) أثر تكثيف الاستثمار المحلي والأجنبي على القوة العاملة البشرية في الجماهيرية الليبية : يتضح من قياس اثر تكثيف رأس المال بالقطاع الاقتصادى في الجماهيرية الليبية على إنتاجية العامل فقد تم استخدام دالة كوب – دوجلاس لتقدير الدالة بأسعار عام ١٩٩٧ وذلك بعد قسمة طرفي المعادلة على مقدار العمالة وبفترة تأخير مقدارها سنة فى كل من الاستثمارات المحلية والأجنبية (وذلك بإفتراض أن رأس المال له اثر تراكمى على ناتج العمل) ، وحيث أن متغيرات هذه الدالة تعتبر متغيرات تجميعية فإن نتائجها تعكس ما يسمى بأعلى تغيرات كلية ، وبفرض أن هذه الدالة متجانسة من الدرجة الأولى فإنها يمكن أن تأخذ الشكل التالى :

$$GDP_t / LB_t = b_0 \{ Ipr_{t-1} / LB_t \}^{b1} \{ Ipb_{t-1} / LB_t \}^{b2} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(3)$$

أى أن ناتج الوحدة من العمل دالة فى الإمكانيات الاستثمارية المحلية والأجنبية المتاحة للوحدة من العمالة أى نصيب العامل من الاستثمارات المحلية والأجنبية ويمكن اشتقاق بعض العلاقات من البيانات الواردة بالجدول رقم (٢) بالملحق ومن المعادلة رقم (3) :

GDP_t / LB_t : وهى نسبة الناتج المحلى الإجمالى للعمالة البشرية ويرمز له LGDP

Ipr_{t-1} / LB_t : وهى نسبة الاستثمارات الأجنبية فى الفترة $(t-1)$ للعمالة البشرية ويرمز له $L\ Ipr_{t-1}$

Ipb_{t-1} / LB_t : وهى نسبة الاستثمارات المحلى فى الفترة $(t-1)$ للعمالة البشرية ويرمز له $LIpb_{t-1}$

وبتقدير العلاقة خلال فترة الدراسة (١٩٩٠ – ٢٠٠٧) تم استنتاج المعادلة رقم (4) التالية :

$$L\ LGDP_t = 1.693\ (Ipr_{t-1})^{-0.240}\ (LIpb_{t-1})^{1.016} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots(4)$$

$$(1.75)^{*} \qquad (10.80)^{**}$$

$$R^{-2} = ٠,٨٨ \qquad F = 61.91^{**}$$

** معنوية عند المستوى الاحتمالي ٠,٠٥.

* غير معنوية عند المستوى الاحتمالي ٠,٠٥ .

ويتضح من المعادلة رقم (4) سالبيه مرونة الاستثمارات الأجنبية على الرغم من عدم ثبوت معنوياتها عند مستوى الاحتمالية ٠,٠٥ ، وارتفاع مرونة الاستثمارات المحلية الخاصة بالعمالة البشرية ، حيث يلاحظ أن زيادة نصيب العامل بنسبة ١٠% تؤدى إلى زيادة من الاستثمارات المحلية بنسبة ١٠,١٦% وهذا يعنى ارتفاع الجدارة الإنتاجية للاستثمارات المحلية خلال تلك الفترة ، كما يلاحظ أن إشارة وقيمة المرونة الإجمالية للمعادلة السابقة تساوي ٠,٧٧٦ مما يعني أن مناخ الاستثمار فى الجماهيرية الليبية لم يصل بعد إلى مرحلة جذب الاستثمارات الأجنبية . وهو الأمر الذى يستدعى ضرورة العمل على تحفيز السياسات الاقتصادية لإفساح المجال أمام الاستثمارات الأجنبية لتأخذ دوراً أكبر فى النشاط الإنتاجي فى المقتصد الليبي، كما يشير إلى ضرورة اتجاه السياسة الاقتصادية إلى تبنى سياسات واضحة ومعلنة يكون من شأنها تحقيق المزيد من تدعيم استقرار المناخ الاستثماري لجذب الاستثمارات الأجنبية للمشاركة بصورة أكبر فى تنمية الاقتصاد الليبي . وتبين معنوية المعادلة ككل عند المستوى الاحتمالي ٠,٠٥ وذلك استناداً لقيمة اختبار (ف) المحسوبة ، وبلغت قيمة معامل التحديد ٠,٨٨

خامسا: العوامل المحددة للاستثمار الأجنبي في كل من مصر والجماهيرية الليبية خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠٠٧).

(١) **العوامل المحددة للاستثمار الأجنبي في مصر** : باستخدام أسلوب الانحدار المرحلى المتعدد فى الصورة الخطية تم التوصل إلى أن أهم العوامل المحددة للاستثمار الأجنبي في مصر خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠٠٧) وذلك من خلال البيانات الواردة بالجدول رقم (١) بالملحق ومن المعادلة رقم (٥) حيث تبين أن أهم العوامل كانت الاستثمار المحلى والناتج المحلى بالمليون دولار وتشير إشارة كل منهما إلى العلاقة الطردية فى تأثيرهما على الاستثمارات الأجنبية .

$$KPb_t = ٢٦٩٧,٩ + 0.276\,KPr_t + 0.494\,GDP_t \quad \ldots\ldots \quad (5)$$
$$(2.52)^{**} \qquad (3.39)^{**}$$
$$F = 6.78^{**}$$

(٢) **العوامل المحددة للاستثمار الأجنبي في الجماهيرية الليبية** : بإستخدام أسلوب الانحدار المرحلى المتعدد فى الصورة الخطية تم التوصل إلى أن أهم العوامل المحددة للاستثمار الأجنبي في الجماهيرية الليبية خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠٠٧) وذلك من خلال البيانات الواردة بالجدول رقم (٢) بالملحق ومن المعادلة رقم (٦) حيث تبين أن أهم العوامل كانت الناتج

المحلى وإجمالى قيمة الصادرات بالمليون دولار وتشير إشارة كل منهما إلى العلاقة الطردية فى تأثيرهما على الاستثمارات الأجنبية .

$$KPb_t = 207.69 + 0.129\,GDP_t + 0.442\,EXR_t \ldots\ldots (٦)$$
$$(2.12)^{**} \quad (2.34)^{**}$$
$$F = 3.24^{**}$$

ويتضح من المعادلتين أن كل منهما يتضمن العديد من المتغيرات المستقلة التى تؤثر معنويا على الاستثمارات الأجنبية وأن إشارة معاملاتها تتفق مع المنطق الاقتصادى ، كما يلاحظ معنوية النموذج ككل من خلال اختبار (ف) ، ومعنوية المعاملات من خلال اختبار (ت) .

سادساً: العلاقة بين كل من الاستثمار المحلي والخاص في كل من مصر والجماهيرية خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠٠٧) : للتأكد من وجود علاقة سببية بين كل من الاستثمار الأجنبي الحقيقي و الاستثمار المحلى الحقيقى فقد تم استخدام اختبار جرانجر للسببية ، حيث يوضح الجدول رقم (٤) بالملحق النتائج التى تم تقديرها لكل من الدولتين بإستخدام فترات تأخير مقدارها سنة وسنتين وثلاث سنوات

(١) **التعرف على طبيعة العلاقة بين كل من الاستثمار المحلي والأجنبي في مصر** : توضح النتائج أن الاستثمارات المحلية الحقيقية لا تؤثر على الاستثمارات الأجنبية الحقيقية ، أى أن التغيرات فى الاستثمارات المحلية الحقيقية تحدث بصورة تلقائية بدون تأثر من الاستثمارات الأجنبية ولها تأثير معنوي على تفسير التغيرات فى الأنفاق الاستثماري الأجنبى ، وهو ما يؤكد ضرورة الاهتمام بصورة أكبر للتسهيلات المقدمة للاستثمار الأجنبى فى مصر ، كما يوضح تأثير الأنفاق الاستثماري المحلى على مشروعات البنية الأساسية الاجتماعية والاقتصادية فى الاقتصاد المصرى .

(٢) **التعرف على طبيعة العلاقة بين كل من الاستثمار المحلي والأجنبي في الجماهيرية الليبية** : توضح النتائج أن الاستثمارات المحلية الحقيقية لا تؤثر على الاستثمارات الأجنبية الحقيقية ، أى أن التغيرات فى الاستثمارات المحلية الحقيقية تحدث بصورة تلقائية بدون تأثر من الاستثمارات الأجنبية ولها تأثير معنوي على تفسير التغيرات فى الأنفاق الاستثماري الأجنبى ، وهو ما يؤكد ضرورة الاهتمام بصورة أكبر للتسهيلات المقدمة للاستثمار الأجنبى فى الجماهيرية الليبية ، كما يوضح تأثير الأنفاق الاستثماري المحلى على مشروعات البنية الأساسية الاجتماعية والاقتصادية فى الاقتصاد الليبى .

سابعاً : تقييم أداء وإمكانات كل من مصر والجماهيرية الليبية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة (٢٠٠٦-٢٠٠٧) :

(١) مؤشر أداء الدولة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر FDI Performance Index : هذا المؤشر يقيس الوضع القائم للدولة من حيث حصتها الفعلية من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد عالمياً منسوبة إلى حصة الدولة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، ويحتسب متوسط ثلاث سنوات للحد من تأثير العوامل الموسمية.

(٢) مؤشر إمكانات الدولة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر FDI Potential Index : وهذا المؤشر يقيس قدرة الدولة المستقبلية على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وذلك من خلال ١٣ مكوناً وتشمل: ١. معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، ٢. متوسط دخل الفرد، ٣. نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي، ٤. انتشار خطوط الهاتف النقال، ٥. متوسط استهلاك الطاقة للفرد، ٦. نسبة الإنفاق على البحوث والتطوير للناتج المحلي الإجمالي، ٧. نسبة الملتحقين بالدراسات العليا لإجمالي السكان، ٨. التصنيف السيادي للدولة، ٩. حصة الدولة من صادرات الموارد الطبيعية، ١٠. نسبة استيراد الدولة من الخدمات للعالم، ١١. حصة الدولة من الرصيد التراكمي للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد للعالم، ١٢. أطوال الطرق والمواصلات، ١٣. القوانين والتشريعات المتاحة للاستثمار.

وقد دخلت في المؤشرين السابقين ١٦ دولة من أصل ١٤١ دولة على مستوى العالم، وقد تبين أن لبنان والإمارات والسودان تصدرت مجموعة الدول العربية في المؤشر الأول، في حين أن ترتيب ليبيا ١٥ بين الدول العربية وذلك وفقاً لبيانات ٢٠٠٦/٢٠٠٧. أما قطر والإمارات والبحرين فقد تصدرت مجموعة الدول العربية في مؤشر الإمكانات، في حين كان ترتيب ليبيا السادس بين الدول العربية وذلك وفقاً لبيانات ٢٠٠٦/٢٠٠٧.

(٣) المؤشر المركب لمخاطر التجارة: حيث يوضح هذا المؤشر قياس درجة المخاطرة المتعلقة بالاستثمار، ويغطي ١٨ دولة عربية من بينها مصر وليبيا وذلك من أصل ١٤٠ دولة يضمها هذا المؤشر، ويتكون هذا المؤشر من ٣ مؤشرات فرعية وهي: ١. مؤشر تقييم المخاطر السياسية، ٢. مؤشر المخاطر الاقتصادية، ٣. مؤشر تقييم المخاطر المالية. وتنخفض درجة المخاطرة كلما ارتفع المؤشر في حين ترتفع كلما انخفضت درجة المخاطرة. ويقسم المؤشر الدول إلى خمس مجموعات حسب درجة المخاطرة كما هو موضح بالجدول رقم (٥) بالملحق

وبالنظر فيه يلاحظ أن ليبيا جاءت ضمن مجموعة الدول العربية ذات المخاطر المنخفضة جداً وهذه ميزة ينبغي استثمارها لترتفع حصة الدولة من تدفقات الاستثمارات الأجنبية في العالم. بينما جاءت مصر فى الدول ذات المجموعة الثالثة وهى الدول ذات المخاطرة المعتدلة .

وبناءً على تقاطع مؤشري أداء وإمكانات الدولة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر صنفت منظمة الأنكتاد الدول العربية ومن بينها مصر والجماهيرية الليبية إلى المجموعات التالية وذلك وفقاً لتقدير (٢٠٠٧/٢٠٠٦) جدول رقم (5) بالملحق :

١. مجموعة الدول (أداء مرتفع، وإمكانات مرتفعة): وهي الدول التي تملك إمكانات كبيرة لاجتذاب الاستثمارات الأجنبية وتحصل على نصيب يتناسب مع إمكاناتها من هذه التدفقات وهذه الدول هي: قطر، تونس، البحرين، الإمارات، لبنان، والأردن.
٢. مجموعة الدول دون إمكاناتها: وهي الدول التي تملك إمكانات كبيرة لاجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر، ولكنها تجتذب تدفقات أقل من إمكاناتها وهذه الدول هي: الكويت، ليبيا، الجزائر، سلطنة عمان، والسعودية.
٣. مجموعة الدول ذات الأداء العالي من إمكاناتها (أداء مرتفع، وإمكانات منخفضة): وهي الدول التي تملك إمكانات ضئيلة لاجتذاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة ولكنها تجتذب تدفقات أكبر من إمكاناتها وهذه الدول هي: السودان، سوريا، والمغرب.
٤. مجموعة الدول ذات الأداء المنخفض (أداء منخفض، وإمكانات منخفضة): وهي الدول الفقيرة اقتصادياً والتي لديها إمكانات ضئيلة لاجتذاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وتحصل على نصيب ضئيل من التدفقات ومن هذه الدول: مصر، واليمن.

الملخص

تعتبر الموارد البشرية والمائية والرأسمالية من أهم عوامل جذب الاستثمار المحلي والأجنبي في الدول العربية ، هذا بالإضافة إلي بعض المقومات الأخري المحفزة للإستثمار وهي اللغة والمصير والتراث والدين والعقيدة ، هذا بالإضافة إلي عدم وجود عوائق جغرافية طبيعية تمنع تواصل المواطنين العرب ، يضاف إلي ذلك توافر بعض المعالم السياحية في كثير من الدول العربية منها السياحة الدينية والسباحة الأثرية وسياحة الصحراء والجبال والسواحل والبحار والحدائق والمتنزهات.

وتبين من البحث أن القوى العاملة فى عام ٢٠٠٤ مثلت حوالى ٣٧% من مجموع السكان ويمثل العاملون فى قطاع الزراعة حوالى ٢٩% من هذه النسبة وفى القطاع الصناعي حوالى ١٧% وقطاع الخدمات حوالى ٥٤% وهذا وبما يدل أن كل عامل عربى فى المتوسط يعول شخصين ، وهذا مؤشر جيد على المستوى الكلى إذا ما تحسن دخله ويدل أيضا على أن القطاع الزراعى لا يزال يحظى باهتمام الكثير من القوى العاملة العربية فهم يتعرضون فى الغالب لسمات القطاع الزراعى المتخلف فى الدول النامية من حيث موسمية الإنتاج ، وما يتبعة من بطالة موسمية ، وكذلك بدائية العمل الزراعى وعدم مواكبته للتطور التكنولوجي، ويتضح تواضع نسبه العاملون فى القطاع الصناعي من إجمالى القوة العاملة العربية ، مما يوضح أن الدول العربية لم تصل لأن تكن دول صناعية بعد خاصة وأن الزراعة والصناعة قطاعان متكاملان .

وقد تبين أن إجمالي الاستثمارات المحلية فى مصر بأسعار عام ٢٠٠٠ قد انخفضت خلال فترة الدراسة (١٩٩٠-٢٠٠٧) من حوالي ٢٠٧٦٩,٧ مليون دولار عام ١٩٩٠ إلى حوالي ١٦٤٤٧,٤ مليون دولار عام ٢٠٠٧ بمتوسط سنوي بلغ حوالي ١٧٥١٦,١ مليون دولار وبمعدل تغير سنوي بلغ حوالي ٢٦,٣ % . وتبين أن إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة بأسعار عام ٢٠٠٠ قد انخفضت أيضاً من حوالي ٢٤٨٨,٦ مليون دولار عام ١٩٩٠ إلى حوالي ١٦٠٢,٠ مليون دولار عام ٢٠٠٧ بمتوسط سنوي بلغ حوالي ١٥١١,٤ مليون دولار وبمعدل تغير سنوي بلغ حوالي ٥٥,٣ % .

وتبين أهم العوامل المحددة للاستثمار الأجنبي في مصر خلال تلك الفترة كان الاستثمار المحلى والناتج المحلى بالمليون دولار وتشير إشارة كل منهما إلى العلاقة الطرية فى تأثيرهما على الاستثمارات الأجنبية .

كما أن أهم العوامل المحددة للاستثمار الأجنبي في الجماهيرية الليبية خلال تلك الفترة تمثلت في الناتج المحلى وإجمالى قيمة الصادرات بالمليون دولار وتشير إشارة كل منهما إلى العلاقة الطرية فى تأثيرهما على الاستثمارات الأجنبية .

وتبين من طبيعة العلاقة بين كل من الاستثمار المحلي و والأجنبي في مصر أن الاستثمارات المحلية الحقيقية لا تؤثر على الاستثمارات الأجنبية الحقيقية ، أى أن التغيرات فى الاستثمارات المحلية الحقيقية تحدث بصورة تلقائية بين الاستثمارات الأجنبية ولها تأثير معنوي على تفسير التغيرات فى الأنفاق الاستثماري الأجنبى ، وهو ما يؤكد ضرورة الاهتمام بصورة أكبر للتسهيلات المقدمة للاستثمار الأجنبى فى مصر ، كما

يوضح تأثير الأنفاق الاستثماري المحلى على مشروعات البنية الأساسية الاجتماعية والاقتصادية فى الاقتصاد المصرى .

وتوضح النتائج أن الاستثمارات المحلية الحقيقية فى الجماهيرية الليبية لا تؤثر على الاستثمارات الأجنبية الحقيقية ، أى أن التغيرات فى الاستثمارات المحلية الحقيقية تحدث بصورة تلقائية بين الاستثمارات الأجنبية ولها تأثير معنوي على تفسير التغيرات فى الأنفاق الاستثماري الأجنبى ، وهو ما يؤكد ضرورة الاهتمام بصورة أكبر للتسهيلات المقدمة للاستثمار الأجنبى فى الجماهيرية الليبية ، كما يوضح تأثير الأنفاق الاستثماري المحلى على مشروعات البنية الأساسية الاجتماعية والاقتصادية فى الاقتصاد الليبى

وفي ضوء ما أوضحته الدراسة من نتائج فإن البحث يوصي بالآتي:

(١) المحافظة على الموارد الطبيعية المتاحة فى الدول العربية وبصفة خاصة الموارد المائية لما لها من أهمية خاصة نظراً لارتباطها بعامل الندرة فى معظم الدول العربية .

(٢) الاهتمام بدراسة عوامل جذب الاستثمارات الأجنبية وضرورة تشجيع هذا النوع من الاستثمار مع العمل على جذب الاستثمار المحلى لدفع عجلة التنمية .

(٣) العمل على إتاحة الاستثمارات المشتركة بين مصر والجماهيرية الليبية نظراً للمناخ الجيد المتاح فى ليبيا وقلة المخاطرة وتوافر البنية الأساسية فى مصر

(٤) توحيد القوانين الجاذبة للاستثمار فى كلا البلدين لكى تكون عامل جذب للمستثمرين المحليين أو الأجانب لإقامة المشاريع التكاملية بين البلدين.

(٥) وأخيرا وبناء على ما تقدم من نتائج بهذا البحث فإنه يمكن القول أن الموارد الاقتصادية العربية المتاحة يمكن أن يتم الاستثمار فيها جميعاً وبدون استثناء محلياً وأجنبيا ويكون دورهما تكاملياً.

الملاحق

جدول رقم (١) : أهم المتغيرات الاقتصادية المؤثرة فى الاستثمارات بمصر خلال الفترة (١٩٩٠ – ٢٠٠٧)

السنوات	سعر الصرف الجنية مقابل الدولار	الناتج المحلى الإجمالى بأسعار عام ٢٠٠٠ الثابتة بالمليون دولار	إجمالى الاستثمارات الأجنبية المباشرة بأسعار عام ٢٠٠٠ بالمليون دولار	الاستثمار المحلى الإجمالى بأسعار عام ٢٠٠٠ بالمليون دولار	إجمالى قيمة الصادرات الثابتة بأسعار عام ٢٠٠٠ بالمليون دولار
1990	0.369	79639.4	2488.6	20769.7	15959.9
1991	0.308	63643.9	2137.7	13131.9	17737.0
1992	0.300	68294.2	1860.9	11624.5	19841.3
1993	0.298	68460.8	1920.4	10469.3	22678.8
1994	0.295	69251.3	1050.5	13146.5	21260.0
1995	0.295	74125.9	768.2	13537.8	23656.2
1996	0.295	77494.2	880.5	14540.5	24260.8
1997	0.295	83038.4	1206.2	13871.4	16175.0
1998	0.295	92566.2	747.7	18473.5	14493.1
1999	0.295	97955.1	1691.0	18321.2	13933.3
2000	0.288	87850.9	509.4	18643.6	15870.0
2001	0.252	77688.3	417.0	15624.6	15356.6
2002	0.222	64088.5	645.4	13540.9	13815.6
٢٠٠٧	0.195	60308.7	319.3	10579.5	17234.7
2004	0.162	61219.8	2996.6	7025.6	17125.6
2005	0.173	66964.9	4373.0	69269.0	19768.7
2006	0.183	72659.1	1591.3	16273.1	15920.7
2007	0.173	72438.1	1602.0	16447.4	15667.5
المتوسط	0.261	74315.9	1511.4	17516.1	17819.7

المصدر : جمعت وحسبت من :

(١) صندوق النقد العربى – الحسابات القومية للدول العربيـــة – نـــشرة إحصاءات الحسابات القومية للدول العربية – أعدا مختلفة .

(٢) نشرة البنك الأهلى – نشرة الدخل القومى – أعدا مختلفة .

جدول رقم (٢) :أهم المتغيرات الاقتصادية المؤثرة فى الاستثمارات بالجماهيرية الليبية خلال الفترة (١٩٩٠ – ٢٠٠٧)

السنوات	سعر الصرف الدينار مقابل الدولار	الناتج المحلى الإجمالى بأسعار عام 1997 الثابتة بالمليون دولار	إجمالى الاستثمارات الأجنبية المباشرة بأسعار عام 1997بالمليون دولار	الاستثمار المحلى الإجمالى بأسعار عام 1997 بالمليون دولار	إجمالى قيمة الصادرات الثابتة بأسعار عام 1997 بالمليون دولار
1990	3.525	40613.6	217.2	5251.4	11371.3
1991	3.502	44949.2	238.5	4560.6	13036.5
1992	3.342	42549.6	231.0	5829.5	11853.0
1993	3.094	40940.1	128.0	5460.2	11302.7
1994	2.759	36033.1	137.5	3965.3	8624.0
1995	2.821	36716.7	117.2	5030.0	9657.7
1996	2.733	36754.7	148.1	4416.2	8429.9
1997	2.573	36404.8	82.0	2966.8	9752.2
1998	2.204	30076.2	136.0	3105.6	6463.2
1999	2.159	29683.0	115.4	3525.6	6414.6
2000	1.831	25830.4	123.2	2863.1	6521.6
2001	1.545	23063.7	118.9	1765.7	6818.3
2002	0.822	12408.1	91.0	1504.3	3577.0
٢٠٠٧	0.764	12347.0	89.5	1612.2	3981.0
2004	0.801	13570.4	203.1	1754.6	4494.8
2005	٠,٧٥٥	13275.8	576.3	1398.8	4297.8
2006	٠,٧٤٥	9953.9	208.2	1875.3	2775.7
2007	٠,٧٤١	7630.7	212.5	1573.8	2171.4
المتوسط	2.039	27377.8	176.3	3247.7	7307.9

المصدر : جمعت وحسبت من :

(١) مصرف ليبيا المركزى – التقرير السنوى – أعدا مختلفة .

(٢) اللجنة الشعبية العمة للتخطيط – التقرير السنوية للحسابات القوميـــة – أعدا مختلفة

جدول رقم (٣) : معادلات الاتجاه الزمني العام الآسية لتطور الوضع الراهن للاستثمار المحلي والأجنبي بالأسعار الثابتة في مصر والجماهيرية الليبية خلال الفترة (١٩٩٠ – ٢٠٠٧)

المتغير التابع	م	الحد الثابت	معدل النمو	R^2 معامل التحديد	ف المحسوبة
$\hat{ص}_1$ إجمالى الاستثمارات المحلية فى مصر (بالمليون دولار)	١	١٢٩٣٣,٨	٠,٠١٧٩١ هـ^س^ (٠,٨٦)***	٠,٠١٦	٠,٧٣٤٣١***
$\hat{ص}_2$ إجمالى الاستثمارات الأجنبية فى مصر (بالمليون دولار)	٢	١٣٧٧,٣	– ٠,٠١٣٧ هـ^س^ (٠,٤٢) ***	٠,٠٥١	٠,١٧٣٢٩***
$\hat{ص}_3$ إجمالى الاستثمارات المحلية فى الجماهيرية الليبية (بالمليون دولار)	٣	٨٠٤٢,٩	– ٠,١١٨٢ هـ^س^ (– ١٠,٥٦) **	٠,٨٦	١١١,٣٠**
$\hat{ص}_4$ إجمالى الاستثمارات الأجنبية فى الجماهيرية الليبية (بالمليون دولار)	٤	١٤٢,٨	٠,٠٠٩٢ هـ^س^ (٠,٤٢) ***	٠,٠٥١	٠,١٧٣٤٣***

الأرقام أسفل معاملات الانحدار تشير إلى قيم (t) المحسوبة .
** ، *** تشير إلى مستوى المعنوية ٠,٠١ ، وعدم المعنوية على الترتيب .
س متغير الزمن خلال فترة البحث ١ ، ٢ ، ..... ١٧ . (هـ) الأساس الطبيعي .

المصدر : جمعت وحسبت من الجداول أرقام (١،٢) بالملحق .

جدول رقم (٤) نتائج تقدير اختبار جرانجر للعلاقة بين كل من الاستثمار الأجنبي الحقيقي والاستثمار المحلى الحقيقى فى كل من مصر والجماهيرية الليبيى خلال الفترة (١٩٩٠ – ٢٠٠٧)

Null Hypothesis	Obs	F - statistic	Probability
مصر:			
One Lag: Ipr_t Is not Granger- Caused by Ipb_t	17	3.644	0.5
Ipr_t Is not Granger- Caused by Ipb_t		٠,٣٦٠	N.S.
Two Lags: Ipr_t Is not Granger- Caused by Ipb_t	١٦	٠,٥٢١	N.S.
Ipr_t Is not Granger- Caused by Ipb_t		٠,٢٣١	N.S.
Three Lags: Ipr_t Is not Granger- Caused by Ipb_t	١٥	0.728	N.S.
Ipr_t Is not Granger- Caused by Ipb_t		٠,٦٤٩	N.S.
الجماهيرية الليبية :			
One Lag: Ipr_t Is not Granger- Caused by Ipb_t	17	٦,١٢٩	0.5
Ipr_t Is not Granger- Caused by Ipb_t		٠,٢١٤	N.S.
Two Lags: Ipr_t Is not Granger- Caused by Ipb_t	١٦	٠,٦٥١	N.S.
Ipr_t Is not Granger- Caused by Ipb_t		٠,٣٢١	N.S.
Three Lags: Ipr_t Is not Granger- Caused by Ipb_t	١٥	٥٩٨0.	N.S.
Ipr_t Is not Granger- Caused by Ipb_t			

المصدر : جمعت وحسبت من الجداول أرقام (١،٢) بالملحق .

جدول (5) : تصنيف الدول وفقاً لمؤشر المخاطرة القطرية عام ٢٠٠٦/٢٠٠٧ .

درجة المؤشر (من ١٠٠ نقطة)	التصنيف	الدول
٨٠ – ١٠٠	درجة المخاطرة منخفضة جداً	الكويت – الإمارات – عمان – البحرين – السعودية – ليبيا (٦ دول)
٧٠ – ٧٩,٥	درجة المخاطرة منخفضة	قطر – الجزائر – المغرب – الأردن – تونس (٥ دول)
٦٠ – ٦٩,٥	درجة المخاطرة معتدلة	اليمن – مصر – سوريا (٣ دول)
٥٠ – ٥٩,٥	درجة المخاطرة مرتفعة	السودان – لبنان (دولتان)
٠ – ٤٩,٥	درجة المخاطرة مرتفعة جدا	العراق – الصومال (دولتان)

المصدر : المؤسسة العربية لضمان الاستثمار – مناخ لاستثمار فى الدول العربية – ٢٠٠٧ .

المراجع

الأمانة العامة لجامعة الدول العربية – التقرير الاقتصادى العربى الموحد – أعداد متفرقة .

منظمة الأونكتاد – تقرير الاستثمارات العالمى – بيانات غير منشورة .

أحمد أبو اليزيد الرسول – الاستثمار العام والخاص فى الزراعة المصرية – مجلة الإسكندرية للبحوث الزراعية – العدد ٤٤ المجلد رقم ٢ – ١٩٩٩ .

الأمانة العامة لجامعة الدول العربية – النشرة الإحصائية للتجارة الخارجية العربية – أعداد متفرقة

الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية – الانعكاسات المحتملة لاتفاقيات الجات على الاقتصاديات العربية والدور العربى المشترك للتعامل معها – دراسة مقدمة إلى اجتماع الخبراء العرب لدراسة أثار اتفاقية الجات – القاهرة – ١٩٩٤ .

البنك المركزى المصرى – النشرة الإحصائية الشهرية – أعدا مختلفة .

المؤسسة العربية لضمان الاستثمار – مناخ لاستثمار فى الدول العربية – ٢٠٠٧

المنظمة العربية للتنمية الزراعية – الإحصاءات الزراعية العربية – الكتاب السنوى – أعداد متفرقة .
جابر أحمد بسيونى (دكتور) – أثر سياسة التحرر الاقتصادى على الإستثمار الزراعى ودور البنك الرئيسي للتنمية والإئتمان الزراعى فى تمويل الإستثمارات الزراعية ، مؤتمر المنيا الأول للعلوم الزراعية والبيئية ، كلية الزراعة ، جامعة المنيا ، ٢٥ – ٢٨ مارس ٢٠٠٢ .
صندوق النقد العربى – ميزان المدفوعات والدين العام الخارجى للدول العربية – بيانات غير منشورة .
عبد العالى بوحويش (دكتور) – مقومات التجارة الزراعية البينية – مجلة الإسكندرية للتبادل العلمى – ٢٠٠٦ .

RESIST ANT'S AND IMPULSIONS AND RETARDANT OF LOCAL AND FOREIGN INVESTMENT IN THE ARAB COUNTRIES AN ECONOMETRIC STUDY ON THE EGYPT AND LIBYAN COUNTRIES DURING THE PERIOD (1990-2007)

By

Dr. Abd EL Aly . B . H . AL daik
Omar El Mukhtar University Faculty of Economic Dept . of Economic

Dr. Yehia . M . M . Ahmed
Omar El Mukhtar University Faculty of Economic Dept . of Economic

SUMMARY

The Arab Countries has relativity numerous in the most naturally and humanity that makes the possibilities of exploitations a possible and important matter in the local and foreign exploitation and there for using technology and qualifying locals for technical setting with considering the environmental and social dimension for that exploitation that means working always in a achieving life long accretion without ignoring it, because anything less would conduct a neglected to neutrality resources and depletion it in the end and that does not implement the strategically goals locator foreign and returns the Arabic countries form the start point of ignorance, poverty, displacement and sickness, and there for the Arabic nation has resources like one for example the land ,water, location, climate, oil, gas, sun power as a sub, and in addiction to human resources in huge

of human working power at which most of the Arabic population are teenagemm and most of them are educated .

The foreign countries gain the revulsion to aboard them, form the surfing of the political economic retardants and look for running aboard or having chance to improve the local income or work that can find ready for work.

and total factor age . and that require giren a larger role in implementing desired

Development special or private sector exploitations production in different field s even in the way the government was retarding on its Owen like the projects that or structured on it self to the countries vole on strategically, projects, basics services that the private count .

The strongest main strategically devise known as the neoplasly replacement instead of incoming , and in a general view the politic composers had a general belief that the private sector from participating in big projects that work on given to those projects for needs of its main economic social structure or its means the markets are not growing enough, that its was important to achieve rating for developing the economic section and there is doubt that the nature of the dealings between the local and foreign exploitation has to be integral suit can achiernegoals in development in political pursuant that reversals the importance .

The local exploitation impact on the foreign exploitation as a result in exploitations gig of handy local resources addition to political shoring for that exploitations indifferent project, the result studies should existence divest relationship between the local and foreign exploitations in the main local project structure practice integral impact with the foreign exploitations and that aims to the importance of mixing between both them to raise the ability of economical faculty.